

الرياض

الاثنين ٣ رجب ١٤٢٦هـ - ٨ أغسطس ٢٠٠٥م - العدد ١٣٥٥٩

مبادرة الملك عبدالله للسلام

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المعقود في دورته العادية الرابعة عشرة:- إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكد إسرائيل في هذا الصدد.

- وبعد أن استمع إلى كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «كان حينها ولياً للعهد» التي أعلن من خلالها مبادرته داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك في مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.
- وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف.
- ويطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياستها وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً. كما طالب القيام بما يأتي:
- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة من جنوب لبنان.
- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤.
- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران ١٩٧٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.
- عندئذ تقوم الدول العربية بما يأتي:
- اعتبار النزاع العربي - الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاق سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.
- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحققاً للدعاء. بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.
- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكامل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.
- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة لهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على المستويات كافة وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.